JAUES

Journal of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 14, No. 52, July 2019, 1346-1356

OPTIMIZATION MODEL FOR REGIONAL DEVELOPMENT UNITS IN EGYPT

Shehab Mahmoud Mohamed , Mohammed Shukry, Reda Ibrahim Abdel Hamid, Bakr Hashem Bayoumy, and Hassanein Mohammed Abu Zaid
Department of Physical Planning - Faculty of Engineering - Al-Azhar University
eng.shopary86@gmail.com,redafeteh@gmail.com,drbakr@gmail.com,
Scale_2004@yahoo.com

ABSTRACT:
Studies and research at any regional level differed for development in Egypt due to differences and gaps in development and their concentration in large urban centers. Despite the existence of development plans prepared by the General Authority for Urban Planning at the national level and the planning regions and the preparation of strategic plans for some Egyptian governorates and on the level of Cities and territories. Any of these levels is suitable for a real development boom that shows results on the ground. This study also sought to show the development problems in Egypt and how to reach the governorate as an administrative unit, DONC were urban or rural are best suited for regional development, as they constitute increasingly important units for development policy making. They play a role in creating a regional balance and a fair distribution of national resources and capacities. They represent the cornerstone for the launching of development, as they have the necessary resources and resources to help develop them. The study recommended some recommendations: The necessity of activating decentralization of development and introducing the system of governorates as regional development units, while giving them a role in activating and implementing developmental trends and meeting their requirements, which help them to support and attract activities and investments in different development sectors.

Keywords: Development, Regional Development, Region, Governorate, Effective Decentralization, Strategic Management.

النموذج الأمثل لوحدات التنمية الإقليمية في مصر

حسانين محمد أبوزيد و بكر هاشم بيومي و رضا إبراهيم عبدالحميد و شهاب محمود محمد ومحمد شكري السيد

قسم التخطيط العمراني –كلية الهندسة –جامعة الأزهر

ملخص البحث:
إختلفت الدرسات والأبحاث في أ ي من المستويات الإقليمية مناسبًا للتنمية في مصر نظرًا لوجود فروق وفجوات في التنمية وتركزها في المراكز الحضرية الكبري ، وعلي الرغم من وجود مخططات تنموية أعددت من قبل الهئية العامة للتخطيط العمراني علي المستوي القومي والأقاليم التخطيطية وإعداد مخططات إستراتيجية لبعض المحافظات المصرية وعلي مستوي المدن وأقاليمها ، فأي من هذه المستويات مناسبًا لإحداث طفرة تنموية حقيقية تظهر نتائجها علي أرض الواقع، كما سعت هذه الدراسة إلي إظهار مشكلات التنمية في مصر وكيفية الوصول إلي أن المحافظة كوحدة إدارية بما فيها من شبكة تجمعات سواء كانت حضرية او ريفية هي الأنسب للتنمية الإقليمية، حيث أنها تشكل وحدات متزايدة الأهمية لصنع السياسات التنموية ، وأنها تلعب دورا في خلق توازن إقليمي وتوزيع عادل للثروات والقدرات الوطنية ، وتمثل حجر الأساس لإنطلاق التنمية لإمتلاكها مقومات وموارد تساعد علي تنميتها. وأوصت هذه الدراسة ببعض التوصيات أبرزها : ضرورة العمل علي تفعيل لامركزية التنمية والأخذ بنظام المحافظات كوحدات إقليمية تنموية ، مع اعطاء دور لها في

تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلباتها ، والتي تساعدها علي دعم وجذب الأنشطة والإستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة.

الكلمات الإفتتاحية : التنمية، التنمية الإقليمية ، الإقليم، المحافظة ، اللامركزية الفعالة ، الإدارة الإستراتيجية.

١. مقدمة

أصبحت قضية البحث عن بديل أو أكثر لنماذج التنمية الإقليمية أحد المتطلبات الحيوية والإستراتيجية والتي تمثل نقطة الإنطلاق نحو تحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة بمصر فى القرن (٢١) ، حيث تواجه مصر كدولة نامية كثيرا من المشاكل والتحديات التي تواجه تلك التنمية، وعلي ضوء ذلك إتجهت الدولة في الأونة الأخيرة إلي وضع الكثير من إستراتيجيات التنمية لحل هذه المشكلات والتي لم تأتي إلا بمسكنات مؤقتة ، حيث أعدت مخططات تنموية علي المستوي القومي وعلي مستوي الأقاليم التخطيطية إلا أن هذه المخططات لم تأتي بنتائج مثمرة ، كما وجهت نسبة عالية من الإستثمار لعدد محدود من المحافظات المصرية (القاهرة – الإسكندرية-السويس) التي تمثل تمركز للأنشطة الإقتصادية والخدمية بها، والتي شهدت تضخماً كبيرا في نظامها العمراني وحجمها السكاني، مما ترتب على ذلك إختلال في نمط الإستيطان وظهور نمط عمراني غير متوازن، بسبب توطين معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية بها (عبدالعال ،فريد أحمد،٢٠١٦) ، وفي إطار ذلك يلاحظ أن التنمية في مصر تتسم بالتالي:-

أ- وجود إختلافات وفوارق إقليمية بين الأقاليم نتيجة: سيطرة محافظات إقليم القاهرة وإقليم الإسكندرية وإقليم القناة علي أكثر من حوالي٧٢% من إجمالي إستثمارات الدولة ، و ما يقرب من ٥٠% من إجمالي عدد المشتغلين علي مستوي الجمهورية، وذلك لأهمية وجود العاصمة المصرية بإقليم القاهرة ، وإطلالة إقليم الإسكندرية علي البحر الأبيض المتوسط، والأهمية الإستراتيجية لإقليم القناة وإطلاله علي كلاً من البحرين المتوسط والأحمر ومرور قناة السويس به ، بالإضافة إلي تنوع موارده، وفي المقابل يلاحظ محافظاتً كلا من إقليم الدلتا وشمال ووسط وجنوب الصعيد إستأثرت بما يقرب من ٢٨% من إجمالي الإستثمارات علي مستوي الجمهورية ، وهذا مؤشر يدل علي عدم العدالة في توزيع الإستثمارات بين محافظات الأقاليم .

ب-التركز السكاني الشديد في محافظات إقليمي القاهرة والإسكندرية بنسبة تصل إلي حوالي ٤٠% من إجمالي عدد السكان بالجمهورية، وبكثافة سكانية تصل إلي أكثر من حوالي١٢٠٠ نسمة /كم٢ ، في حين يمثل عدد سكان محافظة جنوب سيناء حوالي ٠.٢% من إجمالي سكان الجمهورية.

جدول رقم(١)التوزيع النسبي للإستثمارات العامة والمشتغلين والسكان والكثافة موزعة علي الأقاليم الإقتصادية عام ٢٠١٦

الإقليم	عدد السكان بالمليون	المساحة بـ كم٢	الكثافة الإجمالية شخص/كم٢	التوزيع النسبي للسكان لإجمالي الجمهورية%	التوزيع النسبي للإستثمارات%	التوزيع النسبي لعدد المشتغلين%
القاهرة	٢٢.٨٥	١٧٣٤١.٩٢	١٣١٨.٠٧	%٢٤.٨١	%٣٢.٦٠	%٢٤.٢٤
الإسكندرية	١١.٥٨	٣٣١٧٥.٠٩	٣٤٩.٠٩	%١٢.٥٧	%١٣.٤٨	%١٤.١١
القناة	٩.٩٩	٨٠٥٨٨.٩٧	١٢٤.٠٥	%١٠.٨٥	%٢٦.١٤	%١١.١٦
الدلتا	١٩.٩٧	١٢٣٥٧.٤٦	١٦١٦.٢٧	%٢١.٦٨	%٨.٤٢	%٢٢.٦١
شمال الصعيد	١١.٨٥	٦٩٨٢٥	١٦٩.٧٣	%١٢.٨٧	%٤.٦٩	%١٣.٠١
وسط الصعيد	٤.٧١	٤٠٢٤٣١	١١.٧٢	%٥.١٢	%٤.٥٢	%٤.٥٧
جنوب الصعيد	١١.١٣	٢٢٧٧٥٥.٢	٤٨.٩	%١٢.٠٩	%١٠.١٦	%١٠.٣٠
الاجمالي	٩٢.١١	٨٤٣٤٧٤.٧	١٠٩.٢١	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠	%١٠٠.٠٠

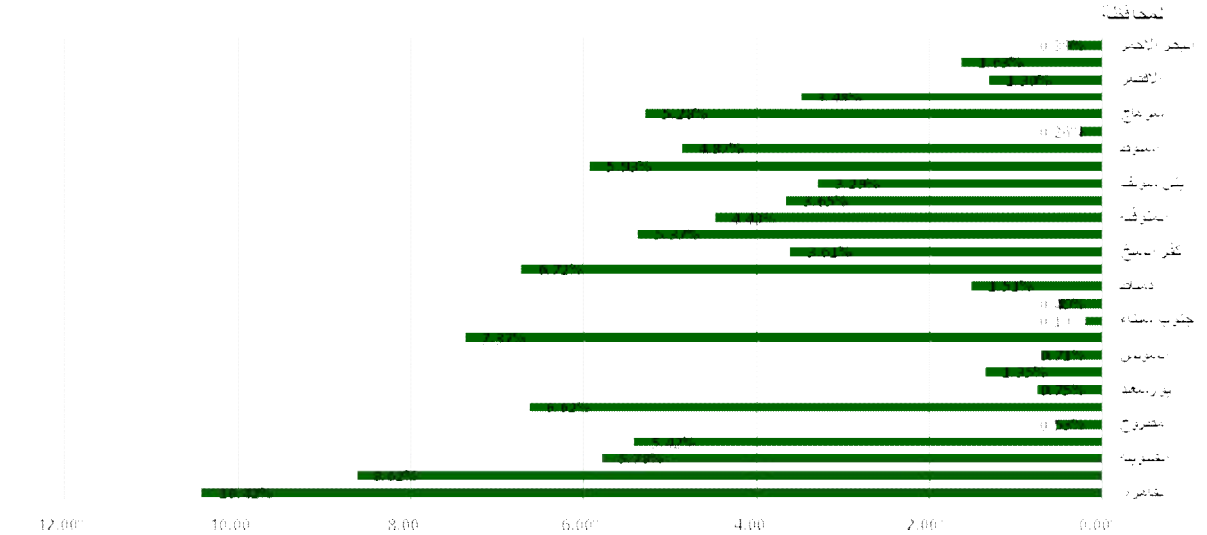

شكل رقم (١) التوزيع النسبي للسكان علي محافظات الجمهورية عام ٢٠١٦(الباحث)

ونتيجة للأسباب سابقة الذكر يلاحظ التالي .....
- عدم وجود الإتزان لشبكة التجمعات العمرانية (سًواء من حيث التوزيع الجغرافي لأحجام التجمعات الحضرية أو في توزيع السكان علي هذه التجمعات) علي باقي المحافظات المصرية.
- ظهور العديد من المشكلات بالمدن الرئيسية بكل محافظ ة والتي تمثلت في (النمو العشوائي ، وتداخل إستعمالات الأرضي، والخلل في توزيع السكان ، ونقص وسوء توزيع الخدمات، والإختناقات المرورية والضوضاء).
-

٢. المشكلة البحثية

بناءً علي المشكلات السابقة الذكر وعلي الرغم من التوطن المكاني والتركز الشديد للإستثمارت والمشروعات التنموية بالأقاليم الحضرية (القاهرة – الجيزة- الإسكندرية-بورسعيد) مع هامشية شديدة لتنمية باقي المحافظات المصرية ، ومع وجودِ المخططات الإستراتيجية التي أعدت من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني لبعض محافظات مصر وماهي إلا جهودا رامية لم تظهر نتائجها الملموسة علي أرض الواقع ، إلا أنه لم يحدث هناك توافق في نشر التنمية والحد من التركز السكاني والإستثمارات في الأقاليم الحضرية الأعلي في معدلات التنمية والتي بدورها تـ عتبر المقصد الرئيسي لهذه التنمية وبما تملكه من مقومات وموارد الأمر الذي يسبب المزيد من إتساع فجوات التنمية علي المستوي الإقليمي ، ولذلك لابد من ضرورة الحاجة إلي إعادة دور الدولة في التنمية نحو كيفية إيجاد المستوي الإقليمي والذي يمثل الوعاء المناسب للتنمية علي المستوي الإقليمي في مصر .

ولذلك يسعي البحث في كيفية تحديد المستوي الإقليمي المناسب للتنمية طًبقا للقدرات والإمكانات التنموية ، هل هو إقليم تخطيطي أم محافظة أم إقليم مدينة؟

٣. تساؤلات البحث

علي ضوء ما سبق تتلخص تساؤلات البحث في التالي:- ما هو المستوي المناسب للتنمية الإقليمية في مصر؟ وماهو دور الدولة في تنمية هذا المستوي ؟

٤. المنهج البحثي

إتبعت الورقة البحثية المنهج الإستقرائي والإستنباطي للمساعدة في تحقيق أهدافها.

٥. أهداف البحث

تهدف الورقة البحثية إلى التالي .....
- تكوين تصور متكامل عن المستويات الإقليمية في مصر وأهم المشكلات التي تواجه التنمية علي مستوي القطر المصري.
- إستنتاج ومعرفة أفضل مستوي إقليمي مناسب للتنمية الإقليمية ، ليكون بمثابة المحرك والدافع لعجلة التنمية الشاملة في مصر.

٦. مفاهيم البحث

قبل الخوض في معرفة المستوي الإقليمي المناسب للتنمية لابد من القاء الضوء علي بعض المفاهيم البحثية التالية:-

٦-١ التنمية :

تمثل مرحلة الوصول من الوضع الحالي إلي وضع أفضل إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وبيئياً ، مستخدمًا كافة الإمكانيات والموارد الممكنة لتحسين أوضاع المجتمع ، فلذلك تستدعي وجود رؤية فلسفية ومستقبلية للمجتمعات العمرانية (الشاهد فهيمة و سعد الدين محمد، ١٩٩٨) .

٦-٢ التنمية الإقليمية :

هي عملية توزيع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في إقليم ما توزيعاً متساوياً بقدر الإمكان علي كافة أجزاء هذا الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازنة (جلال الدين عبير محمد،٢٠١٢).

علي ضوء المفاهيم السابقة: فإن التنمية الإقليمية تهدف إلي تحقيق العدالة والإتزان بالإقليم أو المنطقة المراد تنميتها ، وأنها الوسيلة المثلي لرفع المستوي المعيشي لسكان المناطق الريفية والحضرية ، والحد من هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية، والوسيلة الناجحة لرفع مستوي التنيمة البشرية بالدولة.

٦-٣ الإقليم:

عرفه "ليمان" عبارة عن جزء جغرافي يتميز بصفات إقتصادية وإجتماعية ، يجعله مختلفًا عن غيره من الإ قاليم الأخري (علام ،احمد خالد وآخرون ،١٩٩٥) ، ويقول ديكسون١٩٤٧: أن كل إقليم لديه خصائصة الفريدة التي تميزه عن غيره من الأقاليم الأخري ، وتساهم في توضيح ملامحه المتعدة (التربة-المناخ – الزراعة -الإنسان)(Geneva ، 1999).

ويتم تحديد الأقاليم وفقاً لمعايير(طبيعي ة ، بيئية ، إقتصادية ، إجتماعية ، تشريعية ، عمرانية) وعلي أساس هذه المعايير هناك ثلاثة حالات لتحديد الإقليم هي كالتالي(العاني، محمد جاسم ، ٢٠٠٦):-
- إما أن يكون الإقليم كياناً قائماً بذاتة ، ومتميزاً عن غيره من الأقاليم ، بموجب م عايير تكوين الإقليم ، والت ي تتلخص في (التخصص ، الشمول ، الإدارية ، الهرمية ، المستقبلية).
- أو أن يكون الإقليم ، مجرد جزء من الأرض ، تبرز فيه خصائص معينة ، أو مجموعة خصائص متميزة عن غيرة من الأقاليم ، بموجب معايير معينة مثل (الأقاليم الطبيعية البسيطة والمركبة).
- وإما أن يتم تمييز الإ قليم عما سواه من خلال عوامل الإختلاف ، والتشابه مع الأقاليم الأخري وليس من خلال صفات وخصائص الإقليم نفسه (الأقاليم التخطيطية).

وبنًاء علي ما سبق يتضح أن الإقليم يمثل البعد المكاني لعدد من المشكلات التي تتطلب إيجاد حل لها في نطاقها ، كما أنها تمثل البعد المكاني لتوطين الأنشطة التنموية والتي تجعله إقليماً تنموياً.

٧. تجربة المملكة المتحدة في تنمية وحداتها الإقليمية

طبقت سياسة إختيار الوحدة المحلية المناسبة للتنمية الإقليمية في عديد من دول العالم ، وكان من ضمن هذه الدول المملكة المتحدة ، حيث أنها تعتبر من الدول المتقدمة، إقتصادها السادس عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي والسادس من حيث تعادل القدرة الشرائية، كما أنها عضو دائم في مجلس الأمن وكذلك عضو في الكومنويلث وعضو في مجموعة الثماني ومجموعة العشرين ومنظمة حلف شمال الأطلسي وعضو في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.

تقع المملكة المتحدة على الساحل الشمالي الغربي من قارة أوروبا ، وتنقسم المملكة المتحدة إلى ٩ أقاليم و٤٨ مقاطعة، وتمثل الأقاليم أعلي مستوي إداري وتتكون من عدة مقاطعات وضواحي.. تفاوتت الأقاليم في الحجم وتعداد السكان ومساهمتها في إقتصاد الدولة، ، كما بلغ عدد ا لسكان بالمملكة المتحدة عام ٢٠١٦ حوالي ٦٥ مليون نسمة ، علي مساحة تقدر بـ ٢٤٣,٦١٠كم٢.

شكل رقم (٢) تقسيم المملكة المتحدة إلى وحدات تنموية

كما واجهت المملكة المتحدة كثيراً من الـ مشكلات التنموية من أهمها المشكلات التالية:-(MICHAEL E PORTER).

- إرتفاع معدلات البطالة بنسبة بلغت ٧.٢% وتقلص فرص العمل بالأقاليم.
- وجود التحول بين المناطق الحضرية والريفية. ووجود إختلافات وتفاوتات إقليمية واسعة بين الشمال والجنوب .
- سيطرة نظام الحكومة المركز ية بفرض هياكلها المؤسسية على المناطق والمحليات.

وقد أدت الجهود التي بذلت في السنوات القليلة الماضية لمعالجة هذه المشكلات إلى التحسن في الحالة التنموية، من خلال إختيار الوحدات الإقليمية كوحدات تنموية بناء علي مجموعة من المعايير، كما وضعت خطة إقتصادية طويلة الأجل للحكومة لتأسيس إقتصاد أقوى، وأصبح الإنتعا ش في المملكة المتحدة راسخا، وتهدف هذه الإستراتيجية إلي تحقيق (نمو أقوى ومستدام ومتوازن) لرفع الناتج المحلي الإجمالي ،حيث تم زيادة التركيز على النمو في جميع الأقاليم كوحدات إقليمية مناسبة للتنمية وتعزيز اللبنات الأساسية للنجاح الإقتصادي من خلال تعزيز التنم ية الإقليمية للإبتكار والمشاريع وتنمية المهارات.

ولذلك حققت المملكة المتحدة نمواً بنسبة ٢.٩٪ في عام ٢٠١٤ ، وهي أفضل أداء لها منذ عام 2005 ومع إستقرار الإنتعاش، كان النمو متوازنا في جميع انحاء الدولة وعلى نطاق أوسع بالقطاعات الإقتصادية المختلفة ، وقد كان هناك نمو واسع النطاق في جميع القطاعات الإقتصادية الرئيسية منذ بداية عام ٢٠١٣ . وقد شهد قطاع التصنيع والتشييد والخدمات نمواً قوياً في عام ٢٠١٤ على أساس سنوي(UNITED KINGDOM).

ولتحقيق التنمية الإقليمية بين الأقاليم وتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الإقليمية للمملكة المتحدة أقرت الحكومة بالحاجة إلى وضع سياسة إقليمية قوية، وهي سياسة لا تساعد فقط المناطق القوية على تحقيق أقصى قدر من إمكاناتها، بل تعالج أيضا مشاكل المناطق الأضعف حيث لا يمكن لإقتصاد وطني قوي أن يعمل بكامل طاقته، ولا يستطيع الأفراد تحقيق كامل إمكاناتهم إذا كانت المناطق والمحليات في وضع ضعيف"، وأهم هذه السياسات تضمنت التالي (Centre for International):-

- زيادة التركيز على النمو في جميع وحدات التنمية (الأقاليم) وتعزيز اللبنات الأساسية للنجاح الإقتصادي من خلال تعزيز القدرة الإقليمية على الإبتكار والمشاريع وتنمية المهارات.
- دعم البنية التحتية للإستثمار من خلال طرح وتنفيذ مشاريع مختلفة.
- بناء سوق إسكان مستقرة من خلال إنشاء مناطق سكنية جديدة وعدد من التدابير الأخري.
- توفير التمويل للإستثمار الإنتاجي الذي يقدمه النظام المالي في المملكة المتحدة.
- التركيز على الشركات الأصلية التي تركز على التكنولوجيا وعلى الوظائف ذات الجودة العالية.
- تحفيز الإبتكار والتعلم داخل الشركات، من خلال تطوير مهارات القوى العاملة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن أقاليم المملكة المتحدة تمثل وحدات تنموية مناسبة للتنمية وتمثل اللبنات الأساسية لنجاح النمو الإقتصادي للتنمية.

٨. مستويات التنمية الإقليمية في مصر

تتدرج المستويات الإقليمية بمصر في أربع مستويات كالتالي :-

المستوي الأول :المستوي القومي :-

ويشمل الحدود الإدارية للدولة ويكون علي مستوي الدولة ويعمل في إطار التخطيط الدولي الذي يشمل الدولة كوحدة تخطيطية واحدة ، تشمل الإطار العام الذي يجمع المخططات الإقليمية ويوجهها لتحقيق التناسق فيما بينها دون أية أثار سلبية. و عند التنمية علي المستوي القومي فإن الهدف يكون تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للسكان ، والتي تؤدي بدورها إلي زيادة الناتج القومي وزيادة دخل الفرد وبالتالي رفاهية المجتمع ، ووضع تصور عام لتوزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بأحجامها ووظائ فها وعلاقاتها ببعضها البعض في الإطار الشامل للدولة. (معهدالتخطيط القومي ،٢٠٠٣).

المستوي الثاني : مستوي الإقليم الإقتصادي:-

وهو الحدود الجغرافية لمجموعة محافظات أو نطاق جغرافي له ميزات خاصة(معهدالتخطيط القومي ،٢٠٠٣).

وقد يشمل الإقليم الإقتصادي علي أكثر من إقليم جغرافي مع الإخذ في الإعتبار الظروف السياسية والإدارية الموجودة في مكان ما، وكما يعرف علي أنه :(الإقليم المتناسق – الإقليم الوظيفي – الإقليم التخطيطي) ، حيث تنقسم مصر إلي سبعة أقاليم إقتصادية كما بالشكل رقم (٣).

المستوي الثالث: مستوي المحافظة :-

ويـ شمل الحدود الجغرافية للمحافظة أو مايقابلها من حدود تخطيطة جديدة ، كما أنه نطاق إداري يتولي مجموعة من الأنشطة المحلية ويختص بإدارة شئون المحافظة ويضم مراكز إدارية يقع بها عاصمة المحافظة.

المستوي الرابع : إقليم المدينة:-
وهو الحدود الإدارية للمركز أو مايقابلها من حدود تخطيطة جديدة ، ويري ديكنسيون ١٩٩٦ أن روابط المدينة بإقليمها يمكن ان تندرج تحت أربعة فئات تتمثل في ... التجارة بين المدينة والإقليم (العلاقات الإقتصادية)- الروابط الإجتماعية (تعليم - ثقافة) - علاقات سكانية (رحلات العمل والترفية والتسوق اليومية)- أثر المدينة علي إستخدامات الأراضي في الريف(كامل،مها سامي ، ٢٠٠٠).
وكما يبين الشكل رقم (٦) التدرج الهرمي للتقسيمات الإقليمية المختلفة علي مستوي مصر.

شكل رقم (٣) تقسيم مصر إلي اقاليم إقصادية

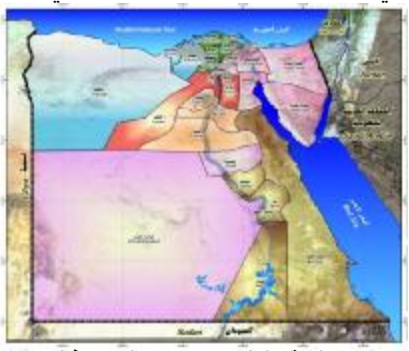

شكل رقم (٤) تقسيم مصر إلي محافظات

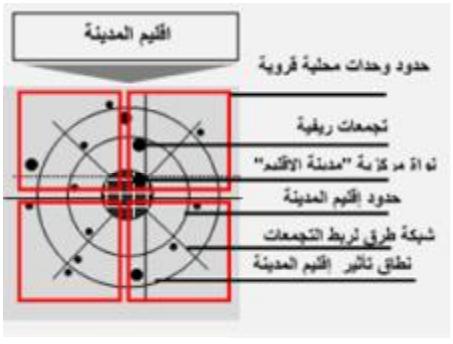

شكل رقم (٥) مكونات إقليم المدينة

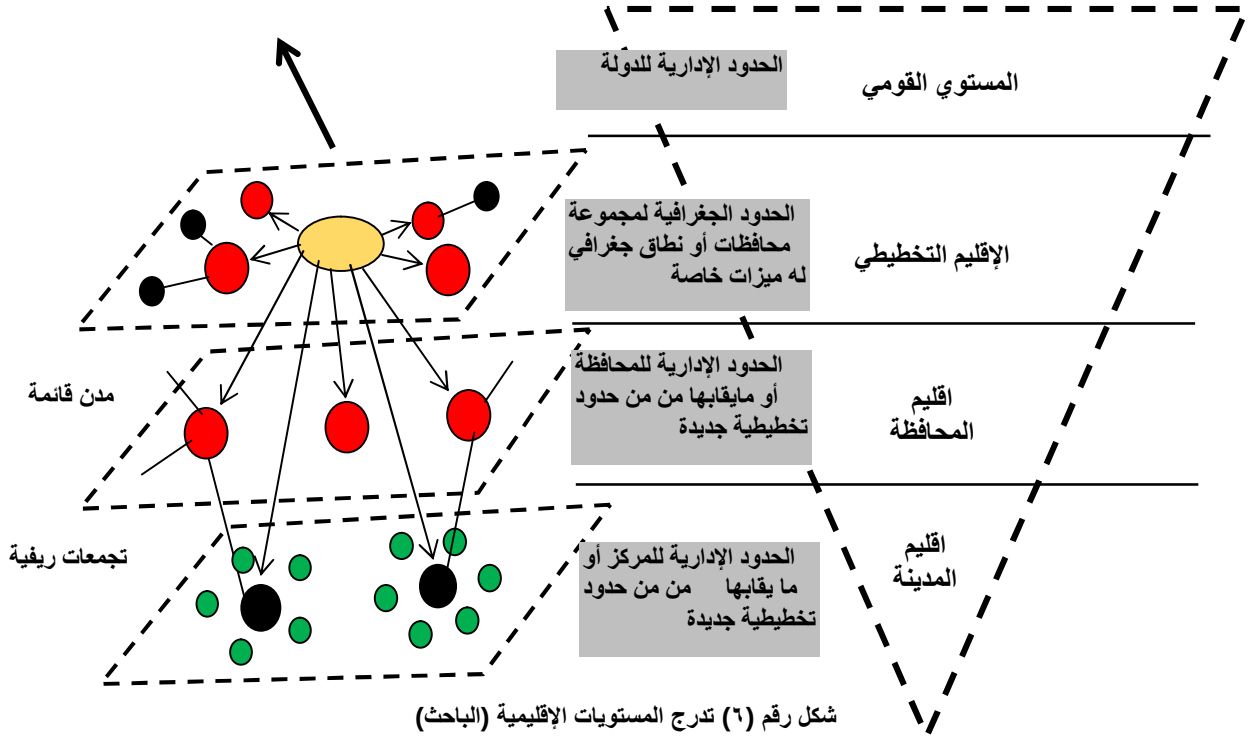

شكل رقم (٦) تدرج المستويات الإقليمية (الباحث)

٩. اعتبارات تحديد المستوي الإقليمي المناسب للتنمية الإقليمية
تشير الأدبيات إلي وجود مسألتين تتعلقان باختيار المستوى الإقليمي المناسب للتنمية (OECD):-
أ- حساب القدرة التنافسية للإقليم وظيفياً.
ب-أن يكون للمنطقة دور سياسي وإداري هام، غير أن الأقاليم الوظيفية في معظم البلدان ليست إدارية والعكس بالعكس. وبالتالي نادراً ما يمكن الجمع بين هاتين الصفتين عملياً.
كما يوجد مجموعة من الاعتبارات الأساسية لتحديد المستوي الإقليمي المناسب للتنمية الإقليمية تتمثل في التالي(الحكيم ،علا سليمان ،١٩٨٥) و(محمود،مصطفي منير ،٢٠٠٩):-
- القدرة علي دعم وجذب الأنشطة والاستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة والتي تجعل المستوي الإقليمي مناسباً للتنمية الإقليمية.
- القدرة علي تحسين الميزة التنافسية والبنية التحتية وبيئة الاعمال لنمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل.
- القدرة علي التنوع الاقتصادي والتكامل فيما بين المشروعات التنموية المختلفة مع مناطق الجوار.
- القدرة علي تلبية متطلبات التنمية بأنواعها المختلفة (اقتصادية- عمرانية - اجتماعية) ، وخاصة المتطلبات التنظيمية والتمويلية والتحفيزية والتسويقية والإنتاجية.
- القدرة علي إمتلاك بنية تحتية ثقافية جيدة تدعم المشاريع الفنية والترفيهية والثقافية والسياحية .

- مدي تحقيق التوافق والتجانس للمستوي الإقليمي في السمات العمرانية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، البيئية ، الإدارية والتنظيمية .

- القدرة علي القيام بدور تنموي إقليمي فعال وقومي وفوق القومي ، وبما يملكه من مقومات وموارد تنموية تساعد علي تنمية. ومدي المساهمة في تفعيل توجهات إستراتيجيات التنمية الإقليمية والقومية.
- القدرة التنفيذية للمستوي الإقليمي ، وذلك من خلال دور النظم التشريعية والتـ نفيذية في تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلبات التنمية .

- قدرة المستوي الإقليمي في توفير مصادر التمويل لمشروعات التأهيل المكاني.(تقسيم مصر إلي أقاليم تنموية).
- القدرة علي تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات والحد من الفقر.
- قدرة المستوي الإقليمي علي تحسين المستويات المعيشية للطبقات منخفضة الدخل بما يُضّيق من الفوارق فى توزيع الدخل.

- القدرة علي زيادة القدرة التوظيفية للإقتصاد المصرى بما يكفل معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل .
- القدرة علي تحقيق الاتزان العمرانى المكانى ما بين المراكز المهيمنة الحضرية.

وطبقا للإعتبارات السابقة لابد أن تحقق هذه المستويات أهداف فيما تسمي أهداف الأداء اللازم للتنمية وفقًا لما هو وارد بالشكل رقم (٧):

جدول رقم (٣) تقييم المستويات الإقليمية في مصر لتحديد المستوي الإقليمي المناسب للتنمية الإقليمية

الإعتبارات الأساسية	المستوي القومي	الإقليم الإقتصادي	المحافظة	إقليم المدينة
القدرة علي دعم وجذب الأنشطة والإستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة والتي تجعل المستوي الإقليمي مناسباً للتنمية.	+	*	+	*
القدرة علي تحسين الميزة التنافسية والبنية التحتية وبيئة الاعمال لنمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل.	+	*	*	-
القدرة علي التنوع الإقتصادي والتكامل فيما بين المشروعات التنموية المختلفة مع مناطق الجوار.	*	*	*	*

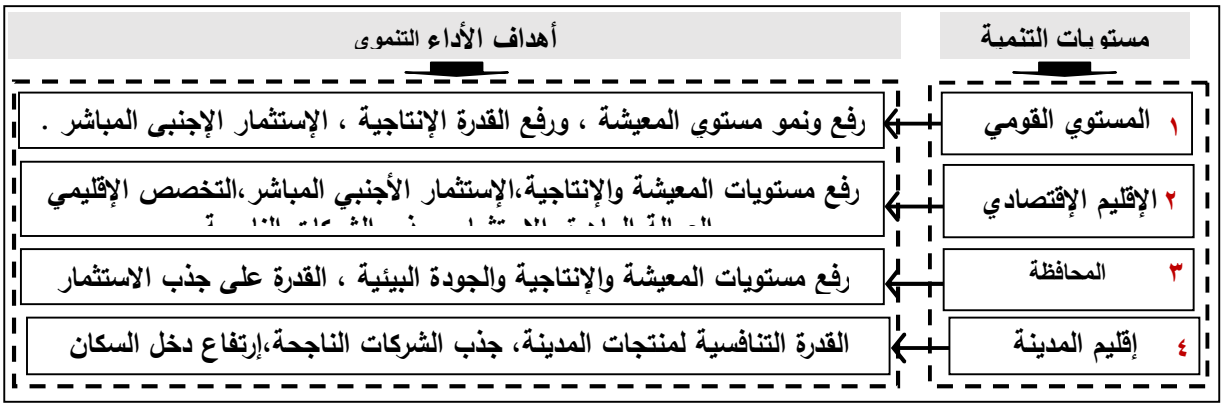

رفع مستوي المعيشة والدخل للسكان ، والقدرة علي جذب الإستثمارات والشركات الناجحة هدف الاداء التنموي لناجح تنمية المحافظة المصرية.

شكل رقم (٧) أهداف الأداء التنموى للمستوى الاقليمى المناسب للتنمية الاقليمية(OECD)

القدرة علي تلبية متطلبات التنمية ، وخاصة المتطلبات التنظيمية والتمويلية والتحفيزية والتسويقية والإنتاجية .	-	-	+	+
القدرة علي إمتلاك بنية تحتية ثقافية جيدة تدعم المشاريع الفنية والترفيهية والثقافية والسياحية.	+	*	*	-
مدي تحقيق التوافق والتجانس للمستوي الإقليمي في السمات العمرانية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، البيئية ، الإدارية والتنظيمية .	-	-	*	+
القدرة علي القيام بدور تنموي وقومي وفوق القومي ، وبما يملكه من مقومات تنموية تساعد علي تنميته.	-	*	+	*
مدي المساهمة في تفعيل توجهات إستراتيجيات التنمية الإقليمية والقومية.	-	*	+	*
القدرة التنفيذية للمستوي الإقليمي ، وذلك من خلال دور النظم التشريعية والتنفيذية في تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلبات التنمية .	*	-	+	*
القدرة علي تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات والحد من الفقر.	*	*	+	*

القدرة علي تحسين المستويات المعيشية للطبقات منخفضة الدخل بما يُضيّق من الفوارق في توزيع الدخل.	-	-	+	+
القدرة علي زيادة القدرة التوظيفية للاقتصاد المصرى بما يكفل معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة.	+	*	*	-
القدرة علي تحقيق الاتزان العمرانى المكانى ما بين المراكز المهيمنة الحضرية.	-	*	*	+
قدرة الإدارة المحلية للمستوي الإقليمي في توفير مصادر التمويل لمشروعات التأهيل المكاني (المرافق والخدمات الكبري).	*	-	+	*
التقييم النهائى	*	-	+	*

(+) دور فعال وقوي (*).... دور محدود (-)... دور ضعيف

ويتجلى جاذبية توسيع هذا النوع من التحليل المقارن إلى معرفة المستوى الإقليمي المناسب للتنمية الإقليمية، حيث ينظر إلى الأقاليم بشكل متزايد على أنها وحدات طبيعية للتحليل الإقتصادي. وقد فتحت العولمة العديد من طرق التفاعل بين الوحدات الإقليمية الأصغر(المحافظات والمدن والأحياء الصغيرة) ، ولذلك تعتبر المحافظات بما فيها المدن هي الأنسب للتنمية الإقليمية لأنها تشكل وحدات متزايدة الأهمية لصنع السياسات التنموية (OECD) . وبالتالي هذا المستوي يلبي الإعتبارات المرتبطة بالتنمية الإقليمية مقارنة بالمستويات الأخري.

حيث تمثل المحافظات المصرية نطاقات مكانية ذات قدرات تنموية جاذبة للإستثمارات ، تضم تجمعات عمرانية ذات أحجام سكانية متباينة ، ويمارس قاطنوها أنشطة إقتصادية متعددة ، ولذا فالمحافظة تعد بما تحتويه من طاقات بشرية وأنشطة بشرية متنوعة نوعاً من رأس المال الأساسي داخل المحافظة ، والذي بدوره يلعب دوراً مهماً في جذب رأس المال المتحرك (الإستثمارات المحلية والأجنبية) ، مما يساعد علي تنميتها من خلال إستغلال مواردها وإمكانياتها في جذب الأنشطة والإستثمارات.

كما أن هذا المستوي من المستويات الإقليمية التي تتميز بالتالي:-

- إرتباط الهياكل والنظم الإدارية والمؤسسية والتشريعية والتنفيذية إرتباطًا وثيقًا بهذا المستوي الإقليمي (المحافظة) ، وهو ما يمثل حجر الأساس في التنمية .
- توافر قواعد البيانات والمعلومات المتكاملة علي مستوي جميع القطاعات التنموية .
- توجه الدولة إلي تحقيق اللامركزية ، الأمر الذي سيعمل علي تولد أدوارًا رئيسية لإدارة التنمية في المحافظات المصرية ، وهو ما يعتبر من أهم عوامل تحقيق التنمية الإقليمية.

وفي هذا الإطار يستهدف البحث تحديد أفضل مستوي للتنمية الإقليمية ، حيث تعتبر المحافظات بما فيها المدن هي الأنسب للتنمية ، ولأنها تشكل وحدات متزايدة الأهمية لصنع السياسات التنموية ، وأنها تمثل حجر الأساس لإنطلاق التنمية ، ولإمتلاكها مقومات تنموية تساعد علي تنميتها، ولما لها من دور قوي علي القدرة التنفيذية في تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلبات التنمية ، والتي تساعدها علي دعم وجذب الأنشطة والإستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة. وفي هذا الإطار لابد من التعرف علي خصائص المحافظة ومعايير تحديدها وهو كاالتالي:-

٦-٤-١خصائص المحافظة:- تتمتع المحافظة بعدة خصائص أهمها مايلي(دياب علي ،٢٠١٢):-

-التخصص : وهو الذي يعطي المحافظة وظيفة إقتصادية تنموية أساسية بحسب طبيعة الخدمات المتوفرة فيها .

-التكامل : الذي يعطي المحافظة صفة ترابط المكونات الرئيسية للبنية الإقصادية والإجتماعية والمكانية التي تساعد علي تلبية الإحتياجات المحلية علي حد سواء لكافة المواطنين .

-البنية الإدارية : وتبين نمط الحكم والإدارة والتخطيط بها.

٦-٤-٢معايير تحديد المحافظة:- من المعايير التي لابد مراعاتها عند تحديد المحافظة ما يلي(علام، أ حمد خالد وأخرون ،١٩٩٥):-

-أن تتوافر في المحافظات المختلفة حالة من التقارب في الخصائص السكانية ، ودرجة من التشابه في الخصائص المساحية .

-أن ترتبط الحدود الإدارية للمحافظة بإمكانية توفير أفضل الخدمات للسكان.

- أن تكون معظم الأجزاء الإدارية للمحافظة تحت السيطرة من خلال التفاعل مع الإداريين المختصين.

١٠. الإتجاهات الحديثة لتنمية المحافظات المصرية

تهتم إستراتيجية التنمية الشاملة بوضع سياسات من شأنها تعمل على تحقيق الأهداف التنموية والتغلب على ظاهرة الفوراق الإقليمية ولكن تختلف كل سياسة طبقا لطبيعة الدولة وأولوية الأهداف المراد تحقيقها، حيث هناك إتجاهان لتنمية المحافظات المصرية يتمثلان في التالي:

١٠-١اللامركزية الفعالة: -

تعني تقسيم الدولة إلى أقاليم تنموية وإدارية على أن يتولى كل إقليم إدارة شئونه في مجالات الإنتاج والخدمات بنفسه ، تاركًا للحكومة المركزية وضع التخطيط الإستراتيجي والسياسات العامة والقيام بالمشروعات القومية الكبرى والتنسيق بين الأقاليم والمحافظات، وبذلك يكون للمحافظة كيان إداري ذاتي لها موارده المالية الخاصة ولها أجهزتها الإدارية والمالية والفنية القادرة على تحقيق برامجها(راجح، ابوزيد،٢٠١٧).

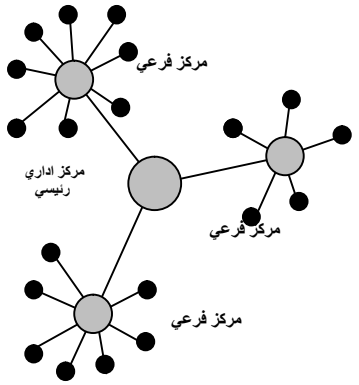

شكل رقم (٨) اللامركزية الفعالة بالإقليم (الباحث)

فلا مركزية التنمية والأخذ بنظام المحـ افظات سوف يؤدي إلى إدارة أفضل للتنمية وتحقيق معدلات مرتفعة لها فى كل مجالاتها ، والحد من تضخم البؤرة القاهرية، وإلى إعادة الإتزان إلى النسق العمراني القومي بأكمله وعلاج ما يعانيه من خلل واضح ، حيث أدي النظام الإداري الحالي في مصر إلى قصور واضح في إدارة التنمية.

١٠-٢الإدارة الإستراتيجية الفعالة للتنمية:- أن الإتجاه الحديث فى الإدارة الإستراتيجية العالمية للمناطق الحضرية والمدن يتحول بالتدريج من التوسع فى مساحات الحضر إلى إدارة إستراتيجية تعمل على التقوية الشاملة والمكثفة للقدرات التنافسية للمناطق الحضرية، وذلك هو أساس القوة ا لمستدامة للمدن والأقاليم والمحافظات، ومع الأخذ بنظام المحافظات ولا مركزية الإدارة الإستراتيجية الفعالة يمكن تحقيق الأهداف الآتية:-

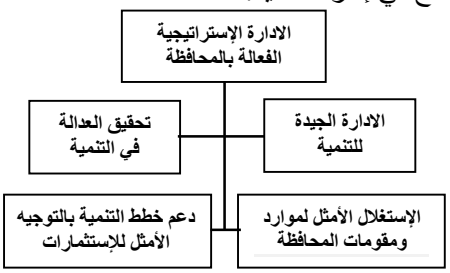

شكل رقم (٩) اهداف الإدارة الإستراتيجية الفعالة

- الإستفادة الكاملة من مقومات وموارد المحافظات والميزة النسبية لكل منها، بما يتيح أفضل استغلال للموارد والثروات وتوزيع عائدات التنمية بشكل متكافئ ومتوازن.
- تحقيق التوازن في التنمية بين المحافظات المختلفة ، دون تركيز الإهتمام ببعض المحافظات على حساب المحافظات الأخرى ،أي تحقيق العدالة في التنمية بين المحافظات المختلفة.
-التوجيه الأمثل للإستثمارات لدعم خطط التنمية بالمحافظات حسب المخطط الإستراتيجي القومي.

مما سبق يتضح أن أنسب الطرق لتعزيز المنزلة التنموية للمحافظات هو الإتجاه نحو الإدارة الإستراتيجية الفعالة مع لامركزية التنمية لهذه المحافظات ، حيث أنها تعمل على التقوية الشاملة والمكثفة لقدرات المناطق الحضرية داخل المحافظات ، ويعتبر ذلك هو أساس القوة المستدامة للمدن والأقاليم والمحافظات.

١١. دور الدولة في تنمية المحافظات المصرية

تدور جهود تنمية مجتمعات مدن وأقاليم الدول النامية في إطار عدة مبادئ ، تحدد في النهاية آليات تؤثر في نموها الاقتصادي والاجتماعي ، ونظراً لطبيعة تلك المجتمعات وخصائصها تعاني هذه الأقاليم من التالي (معتوق ،أسعد)....

- نقص في الإستثمارات ، والأموال المتاحة ، بجانب مستوي تكنولوجي متواضع ومستوي مهاري للأيدي العاملة ضعيف، ومحدودية موارد الدولة وإنخفاض معدلات الدخل، وكذلك الإدخار ، وما يترتب عليه من تدني في معدلات الاستثمار، وإفتقار البيئة العمرانية إلي المرافق العامة.

وفي ضوء هذه الخصائص (الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) وفي إطار معطيات العالم الجديد، فإنه يجب علي الأقاليم أن تحدد ما يمكن أن تنفرد به وتقدمه للإقتصاد القومي والعالمي ، بأن تتجه جهود الدولة نحو التنمية الشاملة للأقاليم من خلال العمل علي عدة محاور أهمها(معتوق ،أسعد) :-

- تنمية ورفع قدرات المجتمع المحلي ، والمستوي المهاري والإنتاجي لأفراده من خلال برامج التعليم والتدريب والصحة.
- تهيئة البيئة العمرانية لأداء إقتصادي أفضل ، من خلال تحسين البنية التحتية، خاصة توفير مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وشبكات الطرق والمرور.
- رفع درجة الاتصال بالعالم الخارجي ، من خلال تطوير شبكات الاتصالات والمواصلات.
- تهيئة مجال الاستثمار للقطاع الخاص (المحلي – الإقليمي- القومي - العالمي) ، من خلال تشريعات وقوانين مشجعة للاستثمار .
- وضع مجموعة من الموجهات الإستراتيجية تساعد علي تشكيل اتجاهات التنمية علي المدي البعيد وتمثل نظر ه شاملة للمستقبل التنموي لمحافظات مصر، حيث تتوفر أربعه ركائز تنموية لكل منها تتمثل في (قطاع الزراعة والاستصلاح والري وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع التجارة والنقل واللوجستيات إضافة إلي قطاع السياحة .

لذلك فإن الهدف من تنمية هذه المحافظات وجعلها في مستوي أفضل للتنمية يتمثل في تعظيم الاستفادة من تلك الموارد والإمكانيات من خلال مجموعة من الموجهات الإستراتيجية والتي تتمثل في :(الاستفادة القصوي من الموارد المتاحه - تعظيم العائد الاقتصادي من الثروات التعدينية - الاستقلال الأمثل للموقع الجغرافي - تعظيم الاستفادة من الإمكانيات والموارد السياحية - التوظيف الجيد للموارد البشرية .

فاقضية تنمية المحافظات وجذبها للتنمية والتي تنتقل معها التكنولوجيا الحديثة، ماهي الإجهود رامية لرفع الكفاءة الاقتصادية والمستوي التنموي لهذه المحافظات، وحيث تعتبر تلك المحافظات قاطرة للتنمية ، مما تعمل علي تحقيق العدالة والاتزان في توفير فرص التنمية للدولة بأكملها ، وتنافسها علي المستوي العالمي وجعلها في صفاف الدول المتقدمة.ولذلك تعتمد فكرة تنمية المحافظة علي ثلاثة محاور أساسية(التمويل الخاص للمشروعات – التكنولوجيا الحديثة – لامركزية إدراة التنمية).

١١-١جهود الدولة المصرية نحو الترسيم الإداري للمحافظات المصرية (تقسيم مصر إلي أقاليم تنموية ٢٠١١)

تم الإعلان عن التصور الأولي لترسيم حدود المحافظات في يونيو ٢٠١٤ ، والذي بصدده زاد عدد المحافظات المصرية حتي وصل إلي ٣٠ محافظة بدلاً من ٢٧ ، وذلك بإنشاء ثلا ثة محافظات جديدة تتضمن محافظات وسط سيناء والعلمين والواحات ، وذلك لتحقيق أهداف المخطط القومي للتنمية ٢٠٥٢ والتي تستهدف استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال الـ٤٠ عامًا المقبلة، لتحقيق التوازن السكانى المكانى وبما يتوافق مع الطاقة الاستيعابية لكل محافظة فى ظل إعادة ترسيم

حدود المحافظات، والذى يمكن من خلاله لكافة أجهزة وهيئات الدولة أن تعمل لتحقيق آمال وطموحات المواطنين لتحقيق مستوى معيشة أفضل، وعدالة اجتماعية حقيقية ، حيث تم بناء الترسيم علي أسس ومعايير تتمثل في التالي: - (التوزيع المتكافئ والمتوازن لمقوم ات وموارد التنمية - احترام التقسيمات الادارية الحالية في المعمور القائم للمحافظات - وجود ظهير صحراوي بكل محافظة - مراعاة أن تكون حدود المحافظات طبقا لمعالم ثابتة قدر الامكان - تواجد اجزاء من محاور التنمية القومية الرئيسية - وجود قاعدة اقتصادية أساسية بكل م حافظة وأنشطة تكميلية لها - وجود مشروعات رئيسية بكل محافظة) ، ولذلك تم عمل مقترح ترسيم حدود المحافظات لمعظم محافظات مصر لكي تمتلك كل محافظة واجهة بحرية ومنفذ بحري علي حساب بعض المحافظات والتي تم تقليص مساحاتها إلي مساحات أقل. ولذلك فإن التوجه الإستراتيجي للترسيم المقترح يتجه نحو استراتيجية الإنتشار الجغرافي الذي يقوم علي ثلاثة توجهات استراتيجية تتضمن التالي :-

- فكرة التنمية المحورية علي محاور الربط العرضي بخلق مناطق امتداد عرضي في الظهير الصحراوي وخلق واجهة بحرية ومنفذ بحري لبعض لمعظم المحافظات.
- تعظيم القدرات الاستراتيجية الدفاعية بالحد من مناطق الفراغ السكاني وذلك بخلق ممرات وطرقات عرضية تنموية للإنتشار تربط العصب التنموي المصري الحالي بمحور النيل بالوادي والدلتا مع مناطق البكر الخالية من السكان بالصحراء الشرقية والغربية.
- تعظيم قدرة المحافظات علي الإعتماد علي الذات والتنمية الذاتية وتعظيم قدرتها التنموية ، باعتبار ان مستوي المحافظات سوف يحل محل مستوي الأقاليم التخطيطية واعتبار حدودها هي الإطار الأنسب للتنمية بالإضافة إلي كونها حدود للخدمات والحكم الملحي ، مما يستوجب زيادة ق درتها التنموية من خلال منفذ بحري وواجهة بحرية وظهير صحراوي وامتداد صحراوي ضخم يوفر ظهير انتاجي من المشروعات والاراضي المستصلحة ومناطق استثمار سياحية جديدة وتطوير الموانئ .

وكما تتمثل القوي الدافعة والمحفزات الإقتصادية لتنمية المحافظات المصرية في توافر المق ومات والإمكانيات البيئية ولطبيعية والعمرانية والإقتصادية ، وايضا من ضمن هذه المحفزات تعدد الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات (السياحة – الزراعة – النقل واللوجستيات - الصناعة) مما يستلزم مراعاة تلك المحفزات التنموية عند تنمية المحافظات كوحدة تنموية.

١١-٢معوقات تفعيل الترسيم الإداري المقترح للمحافظات المصرية

من أهم معوقات التفعيل هو عدم وجود تشريعات جديدة وسلطات قوية قادرة على تحقيق التنمية، وإمكانيات مختلفة وموارد بشرية حقيقة وإدارات محلية قادرة على السيطرة على الأمو ر عكس ما هو متبع فى المحليات . كما هناك تخوفات سكان بعض المحافظات من حدوث نتائج عكسية على التنمية المحلية بالإضافة إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية.

وذلك لابد من ترسيم حدود المحافظات أن يتوافق مع الظروف الطبيعية والجغرافية والسكانية وأن يراعي توزيع مصادر الثر وة المختلفة على كل الوحدات المحلية بالشكل الذي يسهم في إحداث التنمية، والتقسيم الحالي شابهُ العديد من العيوب وأدى إلى تقييد فرص التنمية والتطوير لمصر وأقاليمها ويحد من فرص دعم اللالمركزية. فامقترحات إعادة ترسيم حدود المحافظات من الأمور الديناميكية التى يجب إعادة النظر إليها بين فترة وأخرى، فى ضوء المشروعات القومية التى تتبناها الدولة وما تتطلبه من فرص عمل وسكان وموارد، ومصادر للطاقة بطبيعة الأرض ومقوماتها، ولا ترتبط بأى حال بحدود إدارية وما هى إلا من صنع الإنسان لتعمل كخطوط تنظيمية لمقدرات واستثمارات وليس لـ كيانات تنموية ترسم مستقبل الوطن.

١٢. النتائج والتوصيات

١٢-١النتائج : في ضوء ماسبق نستنج ما يلي:-

- تم تحديد المستوي المناسب للتنمية الإقليمية بناءً علي مجموعة من الاعتبارات للوصول إلي رفع مستوي المعيشة والدخل للسكان ، والقدرة علي جذب الإستثمارات والشركات الناجح ة تحت مسمي هدف الاداء التنموي لناجح تنمية المحافظة المصرية.

- إيجاد وتحديد مستوي إقليمي مناسب للتنمية الإقليمية يعمل علي .....
  - الحد من التركز (التنموي) السكاني والإستثمارات بالأقاليم الحضرية المتضخمة.
  - تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من التفاوتات الإقليمية.
  - تحقيق إستدامة التنمية من خلال الإستغلال المكاني للموارد والمقومات بكل محافظة.
- تعد المحافظات المصرية أفضل مستوي للتنمية الإقليمية حيث أنها تمثل نطاقات مكانية ذات قدرات تنموية ، يمثل لها دور قوي علي القد رة التنفيذية في تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلبات التنمية ، والتي تساعدها علي دعم وجذب الأنشطة والإستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة، مما يحد من الهجرة إلي أقاليم المدن الكبري وإحداث لعمليات التنمية المتوازنة علي مستوي الدولة.

- لا مركزية التنم ية والأخذ بنظام المحافظات سوف يؤدي إلى إدارة أفضل للتنمية وتحقيق معدلات مرتفعة لها فى كل مجالاتها ، وإلى الحد من تضخم البؤرة القاهرية، وإلى إعادة الإتزان إلى النسق العمراني القومي بأكمله وعلاج ما يعانيه من خلل واضح ، حيث أدي النظام الإداري الحالي في مصر إلى قصور واضح في إدارة التنمية .
- أنسب الطرق لتعزيز تنمية المحافظات المصرية هو الإتجاه نحو الإدارة الإستراتيجية واللامركزية الفعالة لهذه المحافظات ، حيث أن الإدارة الإستراتيجية تعمل على التقوية الشاملة والمكثفة لقدرات المناطق الحضرية داخل المحافظات ، ويعتبر ذلك هو أساس التنمية المستدامة للمدن والأقاليم والمحافظات.
- ضرورة الحاجة إلي إعادة دور الدولة في التنمية نحو كيفية إيجاد المستوي الإقليمي والذي يمثل الوعاء المناسب للتنمية علي المستوي الإقليمي في مصر ، حيث لم يحدث هناك توافق في نشر التنمية والحد من التركز السكاني والإستثمارات في الأقاليم الحضرية الأعلي في معدلات التنمية والتي بدورها تعتبر المقصد الرئيسي لهذه التنمية وبما تملكه من مقومات وموارد مما أدي إلي إتساع فجوات التنمية علي المستوي الإقليمي.
- جذب التنمية للمحافظات داخل الدولة يجعلها تحتل مراكز متقدمة بين الدول الأخري.
- تنمية المحافظات وتلبية متطلباتها المكانية بتوفير المناطق المتخصصة وشبكات الربط القوية (طرق – سكك حديدية - .....وغيرها) يؤدي إلي حدوث حالة من التوسع العمراني السريع وبما يؤدي إلي ايجاد تخصص وظيفي لكل محافظة.

١٢-٢التوصيات: خلص البحث إلي التوصيات بالتالي:-

- ضرورة العمل علي تفعيل اللا المركزية للتنمية والإدراة الإستراتيجية الفعالة والأخذ بنظام المحافظات لتعزيز المنزلة التنموية.
- اعطاء دور للمحافظات في التنمية الإقليمية في تفعيل وتنفيذ التوجهات الإنمائية وتلبية متطلباتها ، والتي تساعدها علي دعم وجذب الأنشطة والإستثمارات بقطاعات التنمية المختلفة.
- رفع الكفاءة الفنية وبناء القدرات والمهارات لدي المسؤلين بالإدارات المختصة بالتنمية علي مستوي المحافظة والمحليات مع بناء الثقة للمجتمع المحلي من خلال توفير الحرية التامة للأفراد وممثليهم ومؤسسات المجتمع المدني لمتابعة عملية التنمية علي مستوي المحافظة وداخلها وتقييم عمليات التنمية وتصويبها في إطار نظم متفق عليها ، وهو ما يدعم ويزيد من نجاح التنمية بالمحافظات المصرية وبمايعود بالنفع علي المجتمع.
- تهيئة مجال الإستثمار للقطاع الخاص (المحلي – الإقليمي- القومي - العالمي) ، من خلال تشريعات وقوانين مشجعة للإستثمار بالمحافظات المصرية.
- عقد دورات وورش عمل مع قادة المحليات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع إستراتيجيات للتنمية الإقليمية للمحافظات المصرية، بما يؤدي الي زياة أستدامة التنمية بهذه المحافظات.
- تكوين شبكة للتنمية الإقليمية علي مستوي الجمهورية يكون من شأنها الإشراف علي تنفيذ إستراتيجيات وسياسات التنمية بالمحافظات المصرية.
- الإسراع في مراجعة التقسيم الإداري المقترح للمحافظات المصرية ليتوافق مع متطلبات التنمية المستقبلية للنهوض بالدولة المصرية وجعلها في صفاف الدولة المتقدمة.

ختاماً: لاشك في أن هذه النقطة البحثية نتاج عمل بشري يشوبه بعض الخلل والتقصير ، لكن لعلها تكون خطوة وإضاءة لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالدراسات الإقليمية للإستفادة منها أو إكمال مواضيعها أو البناء عليها مستقبلاً.

المراجع

§ المراجع العربية:

١) الحكيم ، علا سليمان "التفاوتات الإقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية"معهد التخطيط القومي،١٩٨٧.
٢) ا لحكيم، علا سليمان " أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر" دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.
٣) الحسنين ، ماجد محمد و عبد ربه أحمد " استراتيجيات التنمية الإقليمية" القاهرة، المؤتمر السادس لهندسة الأزهر.
٤) الجابري ، نزهة يقظان " إمكانية تعديل أشكال الأقاليم الوظيفية النظرية لبعض مدن منطقة مكة المكرة الإدارية " المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث واحياء التراث بجامعة ام القري،٢٠١٣.
٥) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٦ مصر.
٦) الشاهد ، فهيمة ومحمد سعد الدين"دور الشراكة في صنع واتخاذ القرار في التخطيط الحضري " الاجتماع الإقليمي لمتابعة الأمم المتحد للمستقرات البشرية (الموئل الثاني) ، بيروت ،١٩٩٨.
٧) العاني ، محمد جاسم "الإقليم والتخطيط الإقليمي " عمان ، دار الصفاء،٢٠٠٦.
٨) جلال الدين، عبير محمد"نحو منهجية عمل لتنمية الأ قاليم الساحلية المصرية من خلال التعدد الإقتصادي لمدنها الساحلية" دكتوراة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة،٢٠١٢.
٩) دياب،علي " مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري " سوريا، مجلة جامعة دمشق ، مجلد ٢٨(العدد الثاني).

١٠) راجح، أبوزيد " إدارة مصر بين المركزية التقليدية واللامركزية المعاصرة"جريدة ميدان مصر ،٢٠١٧.
١١) عبدالعال ، فريد أحمد، " اليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر" معهد التخطيط القومي ، سلسلة التخطيط والتنمية (٢٧٠) ،٢٠٠٦.
١٢) عفيفي ، أحمد كمال" تنمية المدينة العربية من المنظور الإقليمي (ا لاستراتيجية والبدائل)" ندوة استراتيجيات التنمية في المدن العربية، المعهد القومي لإنماء المدن،٢٠٠٠.
١٣) علام ،أحمد خالد وأخرون" التخطيط الإقليمي " مكتبة الأنجلو المصرية ، (الطبعة الأولي)،١٩٩٥.
١٤) غنيم ،عثمان محمد "مقدمة في التخطيط التنموية الإقليمي" اليمن(الطبعة الأولي) صنعاء للنشر والتوزيع،١٩٩٨.
١٥) كامل ،مها سامي " منهج لتأثير العناصر الإقليمية والمدن المتوسطة علي توجيه النمو العمراني " دكتواراة ، جامعة القاهرة،٢٠٠٠.
١٦) معتوق، أسعد"نظريات التخطيط الإقليمي" هيئة قضايا الدولة ، سوريا ، دمشق .
١٧) معتوق، أسعد "بيانات ومؤشرات التنيمة الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية دراسة حالة الأقاليم السورية" سوريا ، ماجستير ، كلية الهندسة المعمارية ،جامعة دمشق،٢٠٠٩.
١٨) محمود ،مصطفي منير " تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الإستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية" دكتوراة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩،صـ١٥٨.
١٩) معهد التخطيط القومي " تصنيف المدن المصرية حسب بيانات تعداد ١٩٩٦" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة،٢٠٠٠.
٢٠) وزارة الإسكان والمرفق والتنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – تقسم مصر إلي أقاليم تنموية - ٢٠١١.

§ English References:

1. Geneva ،The Global Competitiveness World Economic Forum. Report ,1999.
2. Consultative Guidelines For Sustainable Urban Development Cooperation – New Perspectives For Urban Development A Strategic - Approach2011.
3. Michael E Porter And Christian H M Ketels- Uk Competitiveness:Moving To The Next Stage- Harvard Business School2 2003.
4. United Kingdom's Adjusted Growth Strategy, 2015-Gturky
5. Http://Www.Oecd.Org,Oecdmetropolitan Database: Oecd Methodology For The Definition Of Metropolitan Regions.